



الفائدة المتوسطة تكسب الرهان.. نصف الودائع بعوائد تتراوح بين 3 و4.5% بنهاية 2025

15,10 مليارات دينار ودائع للقطاع الخاص.. «من دون فوائد»

41,12 مليار دينار بنهاية 2025، أي ما يقارب نصف الودائع المصرفية، ويشير هذا التركيز إلى تفضيل شريحة واسعة من المودعين تحقيق عائد مجز دون الإندفاع نحو أعلى مستويات الفائدة، بما يوازن بين العائد والاستقرار والسيولة، ويعكس في الوقت ذاته نجاح البنوك في تسعير وداائع الأجل ضمن نطاقات جذابة ومستقرة.

في حين تراجعت شريحة أكثر من 4,5% إلى 5% من 2,74 مليار دينار إلى 1,99 مليار دينار، بانخفاض قدره 750 مليون دينار، ما يعكس انحصاراً في الإقبال على هذه المستويات المرتفعة نسبياً من العائد.

وعلى مستوى الشرائح الأعلى، بقيت الأرقام محدودة من حيث الحجم، لكنها تحمل دلالة سلوكية مهمة، إذ ارتفعت شريحة أكثر من 6% من 20 مليون دينار إلى 40 مليون دينار، رغم صالة وزنها النسبي، ما يعكس وجود وداائع خاصة أو استثنائية تستفيد من تسعيرات مرتفعة جداً ضمن نطاق ضيق.

وبصورة عامة، تكشف بيانات 2025 عن تحول نوعي في سلوك وداائع القطاع الخاص بالدينار داخل دولة الكويت، حيث لم يكن النمو مجرد زيادة رقمية في الحجم، بل إعادة توزيع واضحة للسيولة بين شرائح الفائدة، مع ميل ملحوظ نحو العوائد المتوسطة، وهو ما يعكس تفاعل المودعين مع بيئة أسعار الفائدة، وفي الوقت ذاته قدرة البنوك المحلية على إدارة تكلفة الودائع بكفاءة، والحفاظ على قاعدة سيولة مستقرة تدعم النشاط الائتماني والاقتصادي في المرحلة المقبلة.

نمو وداائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي: مؤشرات عام 2025



مؤشرات النمو والقوة المالية



41.12 مليار دينار
حققت الودائع زيادة سنوية قدرها 1.81 مليار دينار بنسبة نمو بلغت 4.60%

تراجع تكلفة الودائع على البنوك

انخفض متوسط سعر الفائدة المرجح من 2.63% في 2024 إلى 2.58% في 2025

مرآة دقيقة للسيولة المحلية

النمو يعكس متانة السيولة وثقة القطاع الخاص في الجهاز المصرفي المحلي

تحولات شرائح الفائدة وسلوك المودعين



نصف الودائع في الشرائح المتوسطة تستحوذ الودائع بعائد (3%-4.5%) على 59% من إجمالي السيولة

قفزة استثنائية لشريحة (2% - 2.5%) بمليار دينار 2.33

157.9 مليون دينار 2024
2025

النمو الكبير في شرائح الفائدة الأكثر جذباً (2025)



أكثر من 3.0% إلى 3.5%

5.52 مليارات دك. (رصيد نهاية 2025)

90.38% نمو سنوي

8.67 مليارات دك. (رصيد نهاية 2025)

توجه نحو العائد مقابل الحسابات الجارية

تراجعت الحصة النسبية للودائع بدون فوائد من 25.67% إلى 24.70%

10.16 مليارات دك. (زيادة طفيفة في الحجم)

في حصتها من الإجمالي.

نصف الودائع

وتظهر البيانات أن شريحة الودائع التي يتراوح عائدتها بين 3% و4,5% تستحوذ على النصيب الأكبر من وداائع القطاع الخاص، ما يعكس توجهها واضحاً نحو العوائد المتوسطة، إذ يبلغ إجمالي وداائع هذه الشرائح نحو 41,12 مليار دينار، تمثل ما نسبته 48,59% من إجمالي وداائع القطاع الخاص البالغة

بنهاية 2025، بزيادة 2,62 مليار دينار، وبما يعادل قفزة سنوية بلغت 7,90,38%. ويعكس هذا السلوك ميلاً واضحاً لدى شريحة واسعة من المودعين لتثبيت أموالهم ضمن نطاقات عائد متوسطة توفر توازناً بين العائد المقبول والمرونة. وفي المقابل، سجلت شريحة أكثر من 3,5% إلى 4% تراجعاً من 8,20 مليار دينار في نهاية 2024 إلى 5,79 مليار دينار في نهاية 2025، بانخفاض بلغ 2,40 مليار دينار. ويفهم من ذلك أن جزءاً من هذه الودائع أعيد توزيعه إما نحو شرائح أدنى قليلاً أو نحو شرائح أعلى، وفق آجال الاستحقاق وإعادة تسعير الودائع خلال العام. أما شريحة أكثر من 4% إلى 4,5%، فقد حافظت على موقعها كإحدى أكبر الشرائح وزناً، مسجلة 8,67 مليار دينار في نهاية 2025 مقابل 8,40 مليار دينار في نهاية 2024، بزيادة بلغت 270 مليون دينار، مع استقرار نسبي

بنهاية 2025، بزيادة 2,62 مليار دينار، وبما يعادل قفزة سنوية بلغت 7,90,38%. ويعكس هذا السلوك ميلاً واضحاً لدى شريحة واسعة من المودعين لتثبيت أموالهم ضمن نطاقات عائد متوسطة توفر توازناً بين العائد المقبول والمرونة. وفي المقابل، سجلت شريحة أكثر من 3,5% إلى 4% تراجعاً من 8,20 مليار دينار في نهاية 2024 إلى 5,79 مليار دينار في نهاية 2025، بانخفاض بلغ 2,40 مليار دينار. ويفهم من ذلك أن جزءاً من هذه الودائع أعيد توزيعه إما نحو شرائح أدنى قليلاً أو نحو شرائح أعلى، وفق آجال الاستحقاق وإعادة تسعير الودائع خلال العام. أما شريحة أكثر من 4% إلى 4,5%، فقد حافظت على موقعها كإحدى أكبر الشرائح وزناً، مسجلة 8,67 مليار دينار في نهاية 2025 مقابل 8,40 مليار دينار في نهاية 2024، بزيادة بلغت 270 مليون دينار، مع استقرار نسبي

بنهاية 2025، بزيادة 2,62 مليار دينار، وبما يعادل قفزة سنوية بلغت 7,90,38%. ويعكس هذا السلوك ميلاً واضحاً لدى شريحة واسعة من المودعين لتثبيت أموالهم ضمن نطاقات عائد متوسطة توفر توازناً بين العائد المقبول والمرونة. وفي المقابل، سجلت شريحة أكثر من 3,5% إلى 4% تراجعاً من 8,20 مليار دينار في نهاية 2024 إلى 5,79 مليار دينار في نهاية 2025، بانخفاض بلغ 2,40 مليار دينار. ويفهم من ذلك أن جزءاً من هذه الودائع أعيد توزيعه إما نحو شرائح أدنى قليلاً أو نحو شرائح أعلى، وفق آجال الاستحقاق وإعادة تسعير الودائع خلال العام. أما شريحة أكثر من 4% إلى 4,5%، فقد حافظت على موقعها كإحدى أكبر الشرائح وزناً، مسجلة 8,67 مليار دينار في نهاية 2025 مقابل 8,40 مليار دينار في نهاية 2024، بزيادة بلغت 270 مليون دينار، مع استقرار نسبي

بنهاية 2025، بزيادة 2,62 مليار دينار، وبما يعادل قفزة سنوية بلغت 7,90,38%. ويعكس هذا السلوك ميلاً واضحاً لدى شريحة واسعة من المودعين لتثبيت أموالهم ضمن نطاقات عائد متوسطة توفر توازناً بين العائد المقبول والمرونة. وفي المقابل، سجلت شريحة أكثر من 3,5% إلى 4% تراجعاً من 8,20 مليار دينار في نهاية 2024 إلى 5,79 مليار دينار في نهاية 2025، بانخفاض بلغ 2,40 مليار دينار. ويفهم من ذلك أن جزءاً من هذه الودائع أعيد توزيعه إما نحو شرائح أدنى قليلاً أو نحو شرائح أعلى، وفق آجال الاستحقاق وإعادة تسعير الودائع خلال العام. أما شريحة أكثر من 4% إلى 4,5%، فقد حافظت على موقعها كإحدى أكبر الشرائح وزناً، مسجلة 8,67 مليار دينار في نهاية 2025 مقابل 8,40 مليار دينار في نهاية 2024، بزيادة بلغت 270 مليون دينار، مع استقرار نسبي

بنهاية 2025، بزيادة 2,62 مليار دينار، وبما يعادل قفزة سنوية بلغت 7,90,38%. ويعكس هذا السلوك ميلاً واضحاً لدى شريحة واسعة من المودعين لتثبيت أموالهم ضمن نطاقات عائد متوسطة توفر توازناً بين العائد المقبول والمرونة. وفي المقابل، سجلت شريحة أكثر من 3,5% إلى 4% تراجعاً من 8,20 مليار دينار في نهاية 2024 إلى 5,79 مليار دينار في نهاية 2025، بانخفاض بلغ 2,40 مليار دينار. ويفهم من ذلك أن جزءاً من هذه الودائع أعيد توزيعه إما نحو شرائح أدنى قليلاً أو نحو شرائح أعلى، وفق آجال الاستحقاق وإعادة تسعير الودائع خلال العام. أما شريحة أكثر من 4% إلى 4,5%، فقد حافظت على موقعها كإحدى أكبر الشرائح وزناً، مسجلة 8,67 مليار دينار في نهاية 2025 مقابل 8,40 مليار دينار في نهاية 2024، بزيادة بلغت 270 مليون دينار، مع استقرار نسبي

المستثمرون يتوقعون خفضين على الأقل لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة خلال 2026

أسعار الذهب تتهافت فوق 5 آلاف دولار

13,5 مليون دولار لتسفين وصيانة 6 ناقلات نفط كويتية



مصطفى صالح

وافقت لجنة الشراء العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، على ترسية ممارسة خاصة بعدد شامل لتسفين وصيانة 6 ناقلات نفط كويتية على الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، وذلك بإجمالي مبلغ 13,54 مليون دولار (ما يعادل 4,13 ملايين دينار). ووفقاً للوثيقة التي اطلعت عليها «الأخبار»، فإن مدة العقد ستكون عامين، مشيرة إلى أن شركة «أسري» كانت صاحبة أقل الأسعار المستوفية للشروط التجارية والغنية المطلوبة للمناقصة.

وارتفاع الإنتاجية، ما يعزز النقاش داخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن مسار الفائدة. ويتوقع المستثمرون خفضين على الأقل لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في عام 2026، مع توقع أول خفض في يونيو المقبل، وبمعدل المعدن النفيس، الذي لا يدر عائداً، إلى الأداء الجيد في بيانات أسعار الفائدة المنخفضة.

وتشمل البيانات المتوقعة هذا الأسبوع مبيعات التجزئة الشهرية لشهر ديسمبر، ومؤشر أسعار المستهلك لشهر يناير، وتقارير الوظائف غير الزراعية لشهر يناير. وانخفض سعر البلاتين الفوري بنسبة 2,1% إلى 2084,09 دولاراً للأونصة، بينما خسر البالاديوم 1,7% إلى 1710,75 دولارات.

قسم الاقتصاد الكلي العالمي في شركة «تاتسي لايف»: «إن الحرب الباردة والمناقسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين لن تنتهي على الأرجح لسنوات قادمة. لذا، فنحن في وضع يتمتع فيه الذهب بميل تصاعدي عام، والسؤال الآن هو إلى أي مدى ستؤثر توقعات السياسة النقدية قصيرة الأجل للاحتياطي الفيدرالي».

وأضاف سيفاك أن الذهب يتحرك حول مستوى 5 آلاف دولار بين نطاقات سريعة علياً ودنياً، بينما تظهر الفضة تقلبات أكبر في التداولات المضاربة. وصرح كيفن هاسميت، المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض، يوم الإثنين، بأن مكاسب الوظائف في الولايات المتحدة قد تكون أقل في الأشهر المقبلة بسبب تباطؤ نمو القوى العاملة



أعلى مستوى له على الإطلاق عند 121,64 دولاراً في 29 يناير الماضي.

سعر الفضة الفوري بنسبة 2,1% إلى 81,64 دولاراً للأونصة، بعد ارتفاعه بنسبة 7% تقريباً في الجلسة السابقة، وكان قد سجل

ولتراجعت العقود الأجله للذهب الأمريكي تسليم أبريل بنسبة 0,5% لتصل إلى 5052 دولاراً للأونصة، وأيضاً انخفض

وكالات: انخفض سعر الذهب خلال تعاملات أمس (الثلاثاء)، لكنه ظل فوق مستوى 5 آلاف دولار للأونصة، حيث أبدى المستثمرون حذرهم قبيل صدور بيانات مهمة عن الوظائف والتضخم في الولايات المتحدة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، والتي ستحدد مسار أسعار الفائدة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وخلال جلسة المعاملات أمس، تراجع سعر الذهب الفوري بنسبة 0,7% إلى 5029,49 دولاراً للأونصة، وكان المعدن قد ارتفع بنسبة 2% أول من أمس، مع تراجع الدولار إلى أدنى مستوى له في أكثر من أسبوع، بينما سجل مستوى قياسياً بلغ 5594,82 دولاراً للأونصة في 29 يناير الماضي، وهو أعلى مستوياته على الإطلاق.

في إطار إستراتيجيات أوسع تهدف إلى تنويع الاقتصادات بعيداً عن النفط

دول «الخليج» تراهن على الشراكات بين القطاعين لتسريع مشاريع البنية التحتية



صورة مولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي

الحكومة بتوافر الأصل وفقاً لمعايير أداء محددة، وليس بحجم الطلب الفعلي من المستخدمين، ويسهم هذا النهج في خفض مخاطر الطلب على المشترين ويعزز قابلية تمويل المشاريع. كما يشهد السوق الإقليمي تحولا في التركيز القطاعي، فإلى جانب النقل والطاقة، برزت مرحلة جديدة من مشاريع الشراكات في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان، فيما يوصف بـ «الموجة الثالثة» من الشراكات. وعلى صعيد التمويل، تدمج العديد من الهياكل المالية أدوات التمويل الإسلامي، بما يعكس الخصوصية الإقليمية ويتيح الوصول إلى سيولة محلية كبيرة، مع استمرار الدور الرقابي القوي للحكومات في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع.

الخاص التقنية والإدارية، تسعى الحكومات إلى تسليم المشاريع في المواعيد المحددة وضمن الميزانيات المعتمدة، مع ضمان كفاءة التشغيل والصيانة على مدى عمر المشروع. وتسهم نماذج الشراكات في توسيع قاعدة التمويل المتاحة للمشروعات، عبر استقطاب الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر، بما يسمح بتوزيع التكاليف الرأسمالية للمشاريع الكبرى على فترات زمنية طويلة، ويخفف الأعباء الفورية على الميزانيات العامة. ويتميز نموذج الشراكات في الشرق الأوسط بعدة خصائص مقارنة بالأسواق الغربية، إذ تعد هياكل الدفع مقابل الإنتاج من أكثر النماذج شيوعاً، لاسيما في مشاريع المرافق والبنية التحتية الاجتماعية، حيث ترتبط مدفوعات

ورغم استمرار أهمية الشراكات كوسيلة لمعالجة قيود التمويل الحكومي، فإن دوافع تبني هذا النموذج شهدت تحولا ملحوظا، إذ بات التركيز موجها نحو تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الابتكار، وضمان الأداء طويل الأجل للأصول العامة، ويتمشى ذلك مع برامج التحول الوطني في المنطقة، وفي مقدمتها رؤية السعودية 2030، التي تستهدف توسيع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي وتعزيز الاستدامة المالية. كما تمثل الشراكات استجابة مباشرة للضغوط الديموغرافية وارتفاع الطلب على الخدمات العامة، ما يفرض احتياجات استثمارية كبيرة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، ومن خلال الاستفادة من خبرات القطاع

وقالت مجلة ميد إن حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولاسيميا دول مجلس التعاون الخليجي، يتزايد اعتمادها على الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) كأداة رئيسية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى، في إطار استراتيجيات أوسع تهدف إلى تنويع الاقتصادات الوطنية وتقليص الاعتماد على عائدات النفط والغاز. وذكرت المجلة أن هذا التوسع يأتي مدعوماً بتطور الأطر التشريعية والتنظيمية، من خلال سن قوانين متخصصة للشراكات، وتوحيد آليات الطرح والترسية، إلى جانب إنشاء جهات حكومية مكرسة لتطوير محافظ مشاريع واضحة والإشراف على تنفيذها وإدارتها.

علاء مجيد